

ملحق

السنة الثانية

العدد ٢٣

# الجريدة الرسمية

## للمملكة الأردنية الهاشمية

و ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠

عمان : الاثنين في ١٩ جادى الثاني سنة ١٣٤٩

مذكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة المنعقدة في ٥-١١-١٩٣٠ للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

تكملة لجلد

## الجلسة الثانية

افتتحت الجلسة الثانية للدورة الاعتيادية الثانية لمجلس التشريعي الاردني الاول في ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ الساعة العاشرة المصادف يوم الاربعاء برئاسة نخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية .

نخامة الرئيس - يقرأ الضبط السابق

فتلي وصدق عليه

توفيق بك - اجتمعت اللجنة التي انتخبت للرد على خطاب العرش وبعد المذاكرة افقت على هذه الصيغة المختصرة على تقديم الشكر لصاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم :

نرفع لأعتاب صاحب السمو امير البلاد المعظم فروض الشكر لما تفضل به من تهنئتنا بافتتاح الدورة الثانية لأجتماع مجلسنا التشريعي الاول ونعرض لسدته السنية عزمنا ان شاء الله على المضي في خدمة الامة والنود عن مصالحها الحقيقية بعد ان وقفنا في الفترة الماضية على آمالها ورغائبها ونسأل الحق جل وعلا ان تكون اعمال هذه الدورة مفيدة للبلاد وضامنة لآمانها وان يوفقنا للخدمة الحقة في ظل سموه ايده الله وادامه عونا لنا انه السميع المجيب .

١٩٣٠-١١-٥

نخامة الرئيس - هل توافقون على قبول هذه الصيغة التي افقت عليها اللجنة ؟

قبيلها المجلس كما هي بالاتفاق

عوده بك - يجب ان ينتخب وفد من مجلسكم الموقر ليرفع الجواب الى صاحب السمو الملكي المعظم .

فوافق المجلس على انتخاب وفد مركب من كل من السادة ريفان باشا الهالي . مثقال باشا الفائز عقله باشا الحمد ليرفع للاعتاب السنية الرد على خطاب العرش .

نخامة الرئيس - عندنا عدة مشاريع فلنبدا بالمذاكرة فيها .

شمس الدين بك - عندنا قانون مشاريع القرى وهو مستعجل اقترح ان نباشر في قراءته قبل كل شيء لكي تتسكن من حالته على اللجنة المختصة .

نخامة الرئيس - موافقون على قراءته ؟

فوافق المجلس وقري المشروع المذكور من قبل السكرتير .

## مشروع

قانون مشاريع القرى لسنة ١٩٣٠

بما ان بعض اهالي المدن والقرى يرغبون في القيام بمشروع للمنفعة العامة يعود لتلك المدينة او القرية كانشاء خزان للمياه ويوافقون على القيام بذلك على نفقتهم الخاصة وبما ان من الرغوب فيه وضع احكام لتوزيع نفقات هكذا مشروع على اهالي المدينة او القرية بصورة عادلة ولجميع الاعانات التي تدفع من قبلهم قد سن المجلس التشريعي بموافقة سمو الامير المعظم ما يلي :

اسم القانون ١ - ينسئ هذا القانون قانون مشاريع القرى لسنة ١٩٣٠ ويعمل به من تاريخ وبده العمل به نشره في الجريدة الرسمية .

التعاريف ٢ - في هذا القانون تشمل كلمة (متصرف) قائم المقام ومحافظ العاصمة وتشمل كلمة (قرية) المدينة والعشيرة .

طلب الى ٣ - على اهالي القرية الذين يرغبون في القيام بمشروع لمنفعة تلك القرية على نفقتهم المتصرف الخاصة ان يقدموا طلبا الى المتصرف يحتوي على تفصيلات المشروع المقترح عمله وتقدير نفقاته وبيان بان الاهالي يوافقون على القيام بنفقاته .

التحري عن ٤ - على المتصرف ان يجاير الحزينة عند استلامه الطلب وان يتحقق عما اذا كان الحالة المالية هنالك اعتراض على القيام بالمشروع بسبب وجود غرائب مستحقة على اهالي القرية الى الحكومة ولم تدفع واذا وجد اعتراض كهذا من الحزينة فعلى المتصرف ان يحيل الامر على رئيس الوزراء للبت فيه .

المتصرف بدعوى - اذا لم يقدم اعتراض من الحزينة او انه قدم اعتراض وبطله رئيس الوزراء المختارين فعلى المتصرف ان يتوجه الى القرية ويدعو المختارين والشيوخ والاعيان ويتذاكر معهم في الامر وعليه ان يتأكد بقدر الامكان من ان الاهالي قادرين على القيام بنفقات المشروع المقترح عمله وان معظمهم يميزونه وينظم ضبطا بالاجراءات يوقع عليها او يجمعها الاشخاص الحاضرون .

لجنة العمل



التقرير الى ٦ - اذا رأى المتصرف بعد زيارته الى القرية ان المشروع مستحسن وان معظم رؤيس الوزراء الاهالي تجبذه فعليه ان يقدم الى رئيس الوزراء تقريراً مفصلاً بالأمر لاصدار التعليمات وعلى رئيس الوزراء ان يحيل التقرير على الدوائر المختلفة ذات العلاقة وان يحصل على تقدير نفقات العمل من مدير النافعة ومن ثم اما ان يرفض الاقتراح او ان يصادق عليه بموجب الشروط ( اذا كان هنالك شروط ) التي يرى فرضها مناسباً .

تنظيم جداول ٧ - اذا وافق رئيس الوزراء على الاقتراح فعلى المتصرف ان يبلغ المختارين والشيوخ المتبرعين والاعيان هذه الموافقة وكذلك يبلغهم نفقات المشروع التي قدرها مدير النافعة ويطلب اليهم ان ينظموا جدولاً بالاهالي وان يبينوا فيه المبلغ الذي يرون ان كلا من الاهالي يجب ان يبرع به لهذه النفقات . يقرر المبلغ الذي يترتب على كل من الاهالي ان يدفعه بقدر الامكان بحسب ايراده .

توقيع المتبرعين ٨ - عندما يتم الجدول يكون معداً للمعاينة من الاهالي وكل من يظهر اسمه فيه على الجدول بدعى الى التوقيع عليه او ختمه امام اسمه دلالة على انه يرى ان التوزيع بين الاهالي قد جرى بحق وانه يوافق على ان يبرع بالمبلغ المدين امام اسمه ويصادق على كل توقيع او خاتم من قبل شخصين .

يترك المشروع مالم ٩ - اذا وقع الجدول او ختمه اشخاص تزيد تبرعاتهم اذا جمعت على ثلثي مجموع يوقع على الجدول نفقات المشروع حسب قدرها مدير النافعة فيعتبر الجدول قطعياً وملزماً لجميع اشخاص تناوي تبرعاتهم ثلثي قيمة المشروع الاشخاص المذكورة اسماؤهم فيه اما اذا لم يوقع على الجدول وختم بهذه الصورة فيترك المشروع .

ايداع الجدول ١٠ - عندما يصبح الجدول قطعياً يقتضى احكام المادة السابقة الاخيرة بعمل عنه الاصل للمتصرف نسخة وتحفظ لدى المختارين ويودع الجدول الاصيل مع المتصرف وعلى المتصرف ان يبلغ رئيس الوزراء ايداع الجدول معه .

ايداع مبلغ ١١ - لا يباشر المشروع ولا تصرف نفقات تتعلق به الى ان يجمع المبلغ على حساب على حساب نفقاته حسب ما يبين رئيس الوزراء ويدفع الى الخزينة وكذلك يعين التاربج نفقات المشروع او التاربج التي يدفع فيها الرصيد الباقي من نفقات المشروع .

جمع التبرعات ١٢ - يجمع التبرعات من الاشخاص المذكورة اسماؤهم في الجدول في الاوقات التي

يعينها المختارون الذين يزودون بدفاتر مقبوضات تحتوي على نماذج وصولات وقسائم وعلى المختار ان يعطي وصولاً من الدفاتر المذكورة عن كل دفعة دفعت له ويقيد تفصيلاتها في القسيمة .

دفع المبالغ ١٣ - على كل مختار ان ينظم في آخر كل اسبوع بياناً بالمبالغ التي استلمها خلال الأسبوع بين فيه اسماء الاشخاص الذين دفعوا تلك الدفوعات وتواريخها واعداد الوصولات المعطاة عنها وان يسلم هذا البيان الى محاسب النافعة مع مجموع المبلغ الذي حصله خلال الاسبوع وعلى المحاسب ان يقيد هذه الدفوعات المستلمة بهذه الصورة امانة في دفتر الخزينة .

رفض التبرع ١٤ - اذا رفض اي شخص مذكور اسمه في الجدول ان يدفع المبلغ المتبرع به المستحق ان يدفع عليه او قسماً منه او اهل ذلك بعد ان طلب اليه المختار ان يدفعه فيحصل منه وفق احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المرعي الاجراء اذ ذلك .

في حالة صرف ١٥ - اذا زاد المبلغ المصروف فعلاً على النفقات التي قدرها مدير النافعة تقسم الزيادة مبلغ يختلف على الاشخاص المذكورة اسماؤهم في الجدول بنفس النسبة حسبما وزعت بينهم اصلاً النفقات المقدرة وتحصل بموجب ذلك . وكذلك اذا قص المبلغ المصروف فعلاً عن النفقات المقدرة كالسابق فينزل المبلغ المتبرع به الذي يدفعه كل شخص مذكور اسمه في الجدول بالنسبة .

تنفيذ ١٦ - عندما يحصل المبلغ الذي يعينه رئيس الوزراء يقتضي احكام المادة الحادية عشر المشروع من هذا القانون ويدفع الى الخزينة بضع مدير النافعة المشروع بالمناقصة وبعد ذلك مباشر به وينجز تحت مراقبته .

القرى التي ١٧ - اذا رغبت قرية لها بلدية بان تقوم بشروع للصحة العامة سواء اكانت نفقات لها بلديات هذا المشروع كلها على الاهالي او كان بعضها على نفقة الاهالي والبعض الآخر على البلدية فتقوم البلدية بمقام المختارين والشيوخ والاعيان فيما يتعلق باعداد قائمة المتبرعين وتحصيل التبرعات وتدفع هذه التبرعات الى خزانة البلدية . اما نفقات العمل فيقدرها مهندس البلديات وينفذ المشروع تحت اشرافه .

شمس الذين بك - طالما ان امر التحصيل فوض للمختارين من هو الذي سيطبق بحق الممتنعين من الدفع قانون تحصيل الاموال الاميرية ؟

نجيب بك ابو شعر - حسب نظامنا الداخلي يجب ان تقرر ضرورة احتياج هذا المشروع او عدمه قبل كل شيء . ثم مجال على اللجنة .

شمس الدين بك - القانون ضروري ولكن اردت ان الفت نظرا لعضاء اللجنة المكلفة بدرسه لكي يتلافوا الامر حيث لا يوجد لدى الخانيز لجنة مالية يمكنها ان تشرع في امر الحجز وغيره .

رفيفان باشا - ان امر الحجز سيكون من وظائف المالية بالطبع يا ابا سامي

نخامة الرئيس - هل توافقون على احالته على لجنة القوانين ؟

فوافق المجلس بالاجماع على احالته على اللجنة المذكورة

عوده بك - اقترح ان يقرأ مشروع قانون التعديدين لسنة ١٩٣٠ مع الاسباب الموجبة لاجل تصحيح الاغلاط الواردة فيه .

شمس الدين بك - ما هي تلك الاغلاط يا عوده بك ؟

عوده بك - يوجد اغلاط ولا يمكن تصحيحها الا بقانون .

نخامة الرئيس - يتلى المشروع المذكور

توفيق بك - بما ان هذا المشروع قري ووزع على حضرات الاعضاء الكرام وقد تقرر احالته على اللجنة المختصة فلا اري لزوما لاحالته مرة ثانية .

شمس الدين بك - اقترح توزيع نسخ القانون الاصلي لاجل ان تتمكن من المقابلة بين التصحيح والاصل .

توفيق بك - اساسا ان هذا القانون احيل على اللجنة .

عوده بك - عندنا القانون الموقت لمحكمة شرق الاردن وسوريا وجبل الدروز لسنة ١٩٣٠ شمس الدين بك - اري من الضروري ان ندرس هذا القانون لانه موضوع سياسي والحكومة قد استعجلت في وضعه بينما كان من واجب الحكومة ان تعرضه على المجلس بين المشاريع المستعجلة في الدورة الماضية .

فنحن اذا تركنا الباب مفتوحا للحكومة لتضع من وقت الى آخر قوانين مستعجلة ثم تعرضه على مجلسكم لموفر بعد مضي شهر على تطبيق القانون فلا نكون قننا بواجبنا التشرعي .

نجيب بك ابو شعر - من المستحسن الفكرة التي ابدتها حضرة الزميل شمس الدين بك بخصوص الصلاحية التي يستعملها المجلس التنفيذي في اصدار بعض القوانين التي يدعي بانها مستعجلة وضرورية ولكن ما العمل وقد نص في الدستور على شيء من هذا القبيل . وكنت اود ان لا يعود المجلس التنفيذي او مجلس الوزراء توفيقا لنص الدستور تطبيق هذه الصلاحية الا انه قد نفذ هذا اليهم .

وصدر هذا القانون ووافق عليه صاحب السمو الملكي الامير عبد الله المعظم ومشروع القانون الذي نحن الان بصددده والذي لا يمكننا ان ندعوه بمشروع قانون لانه قد طبق فعلا ولا يحتاج الا لدرسه وتمحيصه من قبل مجلسكم الموقر واعطاء الرأي فيها اذا كان ضروري او غير ضروري واعطاء القرار من مجلسكم العالي فيها اذا كان ضروري او غير ضروري معناه تثبيت هذا القانون الذي اصدره مجلس الوزراء ووافق عليه سمو الامير المعظم او العائنه .

وافي اوافق ايضا حضرة الزميل شمس الدين بك على تأجيل مثل هذا القانون الذي يتعلق بعلاقات شرق الاردن الخارجية لهو من الاهمية بمكان لاسيما وابداء الرأي فيه بسرعة يؤدي بمجلسكم العالي الى اصطدام هو بغنى عنه .

شمس الدين بك - اريد ان الفت نظر الاعضاء الكرام الى ان المصيبة ليست في القانون وحده بل في الاتفاقية المعقودة فضروري ان توزع علينا الحكومة صور عنها

توفيق بك - ان الاتفاقية منشورة في الجريدة الرسمية .

عوده بك - لا بأس من التأجيل الى جلسة اخرى .

نخامة الرئيس - هل توافقون على التأجيل ؟

فوافق المجلس على تأجيل البحث في هذا القانون .

نجيب بك ابو شعر - عندنا قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٣٠

فخامة الرئيس - يقرأ .

فقري من قبل السكرتير

### تعديل

(قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٣٠)

١ - يسمى هذا القانون تعديل قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٣٠ ويعمل به من تاريخ اعلان تنفيذه في الجريدة الرسمية .

٢ - يعتاض عن عبارة « موظف امين » الواردة في آخر الفقرة ( ج ) من المادة الثالثة من قانون امراض الحيوانات ( المعروف فيما يلي بالقانون الاصلي ) بعبارة « احد افراد الدرك والشرطة » .

٣ - يوضع هامش للمادة الرابعة من القانون الاصلي الى المادة الخامسة وهامش للمادة الخامسة الى المادة الرابعة .

٤ - يعتاض عن كلمة « خرق » الواردة في ادرل هامش للمادة السابعة بكلمة « دفن » .



هـ - يحذف حرف الجر « من » الوارد زائداً بعد كلمة « احكام » وقبل كلمة « هذا » الواردتين في السطر الثاني من المادة ١٩ من القانون الاصلي .

### ❖ الأسباب الموجبة ❖

بما انه لدى مراجعة قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٢٦ وجدت عدة اغلاط وبما ان هذه الاغلاط لا يمكن تصحيحها الا بقانون لذلك وضعت هذه اللائحة القانونية .  
فخامة الرئيس - هل توافقون على احالته على اللجنة المختصة ؟  
فوافق المجلس على احالة تعديل قانون امراض الحيوانات على لجنة القوانين  
شمس الدين بك - ارجو ان تقرأ الاسباب الموجبة لمشروع قانون تعديل الاحكام المتعلقة بسحب البروتستو على الكيالات  
فخامة الرئيس - تقرأ : فقرت :

نظم هذا المشروع بناء على طلب رئيس غرفة التجارة بعمان المبني على رغبة التجار في ان يكون القانون في شرق الاردن نفس القانون المعمول به في فلسطين  
شمس الدين بك - نعتبرنا الحكومة على تطبيق هذا القانون لانه طبق في فلسطين فقط فان كان يوجد ضرورة ماسة لتطبيق مثل هذا القانون كان يجب على الحكومة ان تسن قانوناً يبي بالمراد مباشرة لا ان تقول ان التجار ارتأوا ضرورة تطبيق القانون المعمول به في فلسطين في حكومتنا .

نجيب بك ابوشعر - بما انني محام مجاز في فلسطين اعلم الاسباب التي ادت لوضع مثل هذا القانون ان هنالك ثلاثة طوائف الاسلام والمسيحيين واليهود وان حكومة فلسطين لادين رسمي لها اما ونحن في شرق الاردن وحكومتنا مستقلة ودين الدولة الرسمي الاسلام فلا ارى لزوماً مثل هذا القانون لان المحاكم ودائرة كاتب العدل لاتعمل الا يوم الجمعة فقط وفي الاعياد الرسمية المعتمدة لدى حكومة شرق الاردن .

عوده بك - انا اخالف الزميلين المحترمين بأرائهما لان وجد هذا القانون في فلسطين ام لم يوجد فهذا امر لا يمتنا . انما الشئ الذي نتوخاه هو ان نتحرى عن النافع للبلاد واهل البلاد من المعلوم ان الحكومة اعني الدوائر الرسمية والبنك معاً يعملون يوم الجمعة والبنك لوحده يعمل يوم الاحد ولا يأتي بعمل ما في ذلك اليوم .

هناك فاصلة بين الجمعة والاحد وهو يوم السبت فاذا حضر الدائرون الذين تستحق ديونهم

يوم الجمعة ولا يمكنهم ان يسحبوا البروتستو الا يوم السبت والذين تستحق ديونهم يوم السبت لا يمكنهم ان يسحبوا البروتستو الا يوم الاثنين .

فأنا اعتقد انه لا يضر البنك ولا الدائن امهال المدينين يوم او يومين لاننا يجب ان تألم لآلم التاجر والفلاح لذلك ارى ان من مصلحة البلاد والتاجر والمزارع ان يهلوا يوم السبت بصورة قانونية نجيب بك الشريدي - ان القضية ليست قضية بروتستو او كرم يوم او يومين . القضية هامة من الوجهة السياسية كما تفضل احد الزملاء لان حكومة فلسطين لما وضعت مثل هذا القانون لان دين الدولة هناك غير معين . واما في شرق الاردن كما نص القانون الاساسي فدين الدولة الاسلام وان اعطاء مهل لسحب البروتستو نهار الجمعة والسبت والاحد خروج عن القانون الاساسي لان ذلك يعني ان دين الدولة في شرق الاردن مثله في فلسطين غير معين وان قبول يوم السبت خاصة ومنع سحب البروتستو في ذلك اليوم يعني اننا نعترف ان هنالك امة يهودية في شرق الاردن وفي شرق الاردن لانعلم انه يوجد يهودي واحد عدا من هم موجودون في مشروع روتبرغ فاذا كان سكن مشروع روتبرغ تعد اصحاب دين خاص في شرق الاردن ووجب على عوده بك ان يسن قانون اكراماً لديونهم الزرقاويين بمد ان يقترح قبل كل هذا تعديل القانون الاساسي وجعل دين الدولة غير معين كما هو في فلسطين .

والذي انظار الزميل عوده بك ان مثل هذه الاقوال لاتأتي الا بالوبال على البلاد ويعترف مجلس الامة بأن هنالك امة يهودية في شرق الاردن يجب ان تعطى يوم السبت من اجلها .  
فالمجلس لا يعترف بمشروع روتبرغ ولا يعترف بوجود يهودي واحد في شرق الاردن . لذلك الفت نظر الزملاء الكرام لرفض مثل هذا المشروع والذي لا يوجد له اسباب موجبة سوى انه يطبق في فلسطين .

وقبول كل قانون في فلسطين على علته يعني ان شرق الاردن جزء من فلسطين ومعنى ذلك ان وعد بلقور يشملها .

فحين نرفض رفضاً باتاً مثل هذه المشاريع التي ترمي الى غايات سياسية نظمي بك - عند البديء في المذاكرة بالقوانين ارجو ان تدون اساء الاعضاء الذين يودون التكلم ومن ثم يراعى الترتيب في التكلم كما نص على ذلك نظامنا الداخلي .  
فخامة الرئيس - سنراعي هذه الطريقة عند كل مذاكرة .

عوده بك - ابي آتوب جيداً لتفسير نجيب بك اقواله الى خلاف ماقصده . انا الذي اعرفه عيب نجيب بك منذ افتتاح هذا المجلس وهو يشكو وبكي بحالة الفلاح والتاجر

و يرغب بمساعدتهم . وفي هذا القانون لا يوجد اقل بحث يتعلق في السياسة او بمشروع وروغبغ او في لزوم تعطيل السبت والا حد بل جل ماهنالك امهال التاجر يوم او يومين .  
واني استغرب تعرضه لاجتاحت سياسية وشخصية بلا لزوم ، ولذلك فاني اكرر اقتراحي بان هذا القانون مفيد للفلاح والتاجر معاً وان المعارضة لقبول هذا القانون انما يكون لصالح الدائن والمراي .

نجيب بك الشردي - انني لست من موظفي لجنة تفسير القوانين ولم يكن قولي هذا تفسيراً لكلام عوده بك واني اؤيد ما ذكرته قبلاً وفيه الكفاية برفض هذا المشروع واذا عوده بك انه اذا كان شقوق رحيم على الفلاح الاردني ان يفكر بصفتهم في المجلس التنفيذي وبصفته عضواً في المجلس التشريعي بمصالح الفلاح عن غير هذا الطريق فلوامهلت الفلاح اسبوع لا يوم السبت لانكون افدته الفائدة المطلوبة فخرجوا من عوده بك ان تكون هبته اثن من هذه الهبة .  
شمس الدين بك - ان النسيان من وضع هذا القانون هو ان تقبل شرق الاردن تعطيل يوم السبت اسوة بفلسطين ومساعدة الفلاح يوماً واحداً في امر تأدية ديونه لاتعادل المخاطر السياسية التي تولد من جراه قبول مثل هذا القانون الذي هو لمصلحة اليهود ان لم يكن عاجلاً فأجلاً .  
فالامة في غنى عن هذا القانون والمكلف الاردني ايضاً لانه لا يستفيد من قبوله الا التاجر الذي يستفيد تأجيل ديونه يوماً واحداً فقط مقابل فائدة قانونية يدفعها للبنك او لصاحب الدين .  
فن المقول ان تقبل قانوناً يحيز تعطيل يوم السبت اسوة بفلسطين مقابل فائدة بسيطة مع احتراي رأي عوده بك واعتقادي باخلاصه للمكلف الاردني ارجوه ان يتنازل عن هذا الاجتهاد لانه يضر بمصالح البلاد .

نجيب بك ابوشر - ان الغاية من وضع هذا القانون على ما ظن هو تسهيلات للعلاقات بين امانة شرق الاردن وفلسطين فاذا نظرنا من وجهة الى العقبات الكأداء التي تسعى الحكومة الاردنية لوضعها بين شرق الاردن وسورية والتسهيلات اللمة التي تضمنها بين شرق الاردن وفلسطين من جهة اخرى نرى صراحة بان هذه السياسة التي نجبرنا من التقرب لفلسطين والابتعاد عن سورية ولا سيما في المسائل التجارية هي سياسة مضرة للبلاد مع اعتراضي الصريح تحت قبة هذا المجلس ان فلسطين هي جزء لا يتجزأ من البلاد السورية كما هي حالة سوريا ايضاً وكلها بلاد عربية نرغب في ان يكون هنالك من التسهيلات ما يقرب بين اجزاء سوريا التي فرقها الوضع الحاضر ولي ملاحظة ثانية اقولها « وفي ان لاندع لشؤوم يوماً من الراحة في شرق الاردن » .  
نخامة الرئيس - البحث استوفى حقه وقد خرجنا عن الصدد بوجد عندنا . اقتراحان الاول

اقتراح شمس الدين بك يشاركه فيه نجيب بك ابوشر ونجيب بك الشردي والثاني اقترح عوده بك نجيب بك ابوشر - بما ان دين الدولة الرسمي هو الاسلام فلا لزوم لتعطيل يوم السبت والا حد .

نظمي بك : بما ان لهذا القانون اهمية تجارية ارى ان يؤجل البحث فيه  
شمس الدين بك - قبل كل شيء يافخامة الرئيس يجب طرح الاقتراح الاول والثاني والثالث ينظر فيه على حدة . حيث « والله لو يطلع بيدي لافيت يوم السبت من ايام الاسبوع » .  
نجيب بك ابوشر - نرجو من وزير العدلية ابراهيم بك هاشم ان يعطينا ايضاحات اوسع من الايضات المدرجة في الاسباب الموجبة .

ابراهيم بك - ليس هنالك اسباب موجبة غير ما ذكر الا ان وضع هذا القانون كان مبنياً على طلب التجار الذين هم ادرى الناس بمصالحهم حيث انهم رأوا ان وجوده خلاصاً لهم من كثير من المشاكل ذلك لان معاملاتهم مع البنك العثماني بصفتهم وسطاء مع تجار فلسطين فاذا استحققت عليهم بعض الكمبيالات في الايام التي تكون فيها بنوك فلسطين معطلة وكانوا غير ميسورين لا يمكنهم والحالة هذه ان يجابروا وسطائهم او البنوك .

شمس الدين بك - لي سؤال من ابراهيم بك كرجل عربي . هل هذه الفائدة الضئيلة تعادل تعطيل يوم السبت ؟

ابراهيم بك هاشم - لادخل لي في يوم السبت ولا في غيره .  
نجيب بك ابوشر - ارى ان ايضاحات ابراهيم بك غير كافية .  
نظمي بك - ما المانع لو اجلنا البحث في هذا القانون واستطلعنا رأي التجار حيث قد سبق واستعجلنا برفض قانون النقد فظهر الخطأ مؤخراً

شمس الدين بك - لنا الحق في ان نطلب تعديل قانون النقد اما بحثنا الآن فيتملئ بلزوم هذا القانون او عدمه .

نخامة الرئيس - اضع اقتراح شمس الدين بك ونجيب بك الشردي ونجيب بك ابوشر في رأي ققيل بالا كثرة « ورفض القانون »

نخامة الرئيس - يقرأ سؤال نظمي بك  
فقري من قبل السكرتير



## صاحب الفخامة رئيس المجلس التشريعي الانتم

سيدي الانتم

بفتي ان احد موظفي حكومة فلسطين وصل الى عاصمة الامارة مساء الاثنين في ٣-١١-١٩٣٠ ليتولى في اليوم التالي امر التحقيق في الجرائم المسندة الى بعض ضباط الجيش العربي - لهذا ارجو ان يفسح لي المجال لطرح اسئلتني الآتية على فخامة رئيس الحكومة ليتفضل بالاجابة عليها وفقاً لاحكام المادة (٥٢) من نظام مجلسنا الاساسي .

- ١- هل تولى الموظف الموما اليه امر التحقيق وبشره حقيقة ام لا ؟
- ٢- كيف ولي امر التحقيق ؟
- ٣- هل سنت الحكومة قانوناً خاصاً حول ذلك الموظف امر التحقيق ام انه ولي امر التحقيق برأي الحكومة دون ان ترى لزوماً لوضع قانون خاص لهذا الموضوع ؟
- ٤- من هو الذي اشار بذلك . وما هو السبب الداعي اليه وهل سبق هذا الامر مذكرات ومخابرات رسمية مع التكريم ببيان تاريخ وارقام المخابرات ان كان هنالك ثمة مخابرات رسمية تداولت حول هذا الامر الهام ؟
- ٥- هل يوجد ملحق للماهدة تناول موضوع الجيش العربي وغير شيئاً من اختصاصيه وناحية ارتباطه ؟
- ٦- اذا لم يكن شيئاً من ذلك فما هو اذن السبب الذي جدد بالحكومة ان تخالف قوانين البلاد بانائها بموظف من حكومة اجنبية ليتولى امر التحقيق بمواد اجرامية هادبة اسندت الى بعض ضباط الجيش العربي في عمان ؟
- ٧- الا ترى ان الحكومة انها بعملها هذا قد تعدت احكام قوانين البلاد وحقوق الامة المعترف لها بهذا ؟
- ٨- الا ترى ان ذلك معناه عدم الثقة بقضائنا وبرجالات حكومتنا من الناحيتين العلمية والاخلاقية ؟
- ٩- والا ترى ان هذا العمل يخالف احكام الدستور ولا يتلائم مع نصوص الماهدة ؟
- ١٠- والا ترى ان ذلك ايضاً من شأنه ان يوجد الشيء الكثير في نفوس الشعب اقله الاعتقاد بان الصلصة التي تتولى رياستها في بلاد الامارة رئيس اجنبي يخرج في اوضاعها ومعاملاتها اوناحية وارتباطها عن المعلوم والمألوف ؟

وفي حالة وجود مثل هذا الاعتقاد الا يكون ذلك من الاسباب الداعية الى فقدان الثقة من بعضهم مثل هذا الامر ويكون في غير مصلحة اي فريق من الفريقين المتعاقدين ؟

مقدماً بالختام اسئ واجل الاحترام سيدي .

١٩٣٠-١١-٥

عضو المجلس التشريعي

م . نظمي عبد الهادي

شمس الدين بك - يجب ان يطبع ويوزع علينا

فخامة الرئيس موافقين ؟

فوافق المجلس على طبعه وتوزيعه على الاعضاء

فخامة الرئيس - مواضع الجلسة الآتية :

(١) القوانين التي ترد من اللجان

(٢) والجواب على سؤال نظمي بك

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي

عمر زكي

تفكده منه الاول